الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية

د. هارون الطاهر أ. بن تركي عز الدين
مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية LEEM
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر

ملخص
ظل الملف الزراعي يثير الكثير من الجدل بين القوى الزراعية فيما بينها والدول النامية في جانب آخر. وموضوع الخلاق يدور حول مسائل الدعم الزراعي وأشكال المساعدات الحكومية وقضايا الحماية والإغراق والحواجز التجارية وغير التجارية. امتدت المفاوضات التجارية لتشمل كل الجوانب من السياسات الزراعية وتخضع المبادلات في منتجاتها لمقتضى مبادئ التبادل الحر واتفاقيات الجات وقواعد المنظمة العالمية للتجارة وهذا منذ أن تناولته جولة الأورغواي.

Résumé
Depuis sa consécration en tant que thème essentiel lors des négociation de l(Uruguay Round, le volet agricole a soulevé beaucoup de différends et de désaccords parmi les protagonistes commerciaux, pays développés et en voie de développement confondus. Ces différends portent principalement sur les questions relatives aux subventions, aides et soutiens internes et mesures antidumping.., dans le cadres des accords du GATT et conformément au règles de l'OMC.

مقدمة

تكتسي المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية حاليا، أهمية بالغة في التفاوض الدولي والذي أصبحت المنظمة العالمية للتجارة إطارا له، خاصة بعد توسع عضويتها لتشمل 142 دولة وعددا أخر من الدول المرشحة للانضمام كالجزائر.

ومنذ إدراجه في أطر التفاوض التجاري GATT في جولة الاورغواي (1986-1993)، ظل الملف الزراعي يثير الكثير من الجدل بين مختلف القوى الزراعية فيما بينها وبين الدول النامية. وتتمحور معظم الخلافات حول مسائل الدعم الزراعي وأشكال المساعدات الحكومية وقضايا الحماية والإغراق والحواجز التجارية وغير التجارية...الخ. وقد امتدت المفاوضات التجارية لتشمل كل هذه الجوانب من السياسات الزراعية وتخضع المبادلات في المنتجات الزراعية والغذائية لمقتضى مبادئ التبادل الحر وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي أثار ولا يزال يثير العديد من الخلافات والصراعات، التي كانت سببا في فشل ندوة Seattle (USA) في نوفمبر 1999 ومثلت كذلك أهم عقبة أثناء المفاوضات التجارية لندوة الدوحة (قطر) في

نوفمبر 2001.

يقترح هذا المقال إبراز بعض جوانب هذا الملف في المفاوضات التجارية الدولية وأهمية ذلك في صياغة الاستراتيجيات التجارية للقوى الزراعية المهيمنة على أسواق الغذاء والمنتجات الزراعية. ومدى انعكاساتها على مستقبل السياسات الزراعية للدول النامية ومكانتها في الأسواق العالمية ومن ضمنها الجزائر.

I - عولمة المبادلات

قبل أن يشيع استعمال مفهوم العولمة كانت جل وسائل الإعلام أوالمختصين يتكلمون عن التدويل بدل العولمة. ومنذ بداية الثمانينيات أصبح مفهوم العولمة أكثر استعمالا.

فالتدويل L'internationalisation يعكس الاتجاه الأقوى نحو انفتاح الاقتصاديات الوطنية أمام التدفقات الدولية للسلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال. فهذه الظاهرة نمت بالتوازي مع تطور الشركات متعددة الجنسيات، نظرا لزيادة الحركة الدولية للسلع ورؤوس الأموال، التي فرضت بدورها زيادة في الاستثمار الدولي لهذه الشركات. فالانتقال الذي ظهر منذ بداية الثمانينيات في استبدال مفهوم العولمة بدل التدويل، يعكس التحول في مستوى الخطاب الاقتصادي من أجل البحث عن ما مدى مساهمة هذه الظاهرة في حركة انفتاح الاقتصاديات الوطنية، وتنامي درجة التحرر وكذا المنافسة على المستوى الدولـي.

ويبدو أن هناك ثلاثة عوامل أساسية لعبت دورا هاما في ذلك وهي:

1. النمو الكبير الذي شهدته الاستثمارات الأجنبية؛
2. التطور المذهل الذي تحقق في ميدان المواصلات والنقل؛
3. الإجراءات المتخذة فيما يخص التحرير الاقتصادي لمختلف القطاعات وخاصة ما تعلق بالتجارة.

يلاحظ منذ عدة سنوات أن قيمة المبادلات التجارة الدولية في زيادة متواصلة، حيث تجاوزت سنة 1996 ما مقداره 4500 مليار دولار، كما أن تجارة الخدمات بلغت 1100 مليار دولار. في حين أن قيمة التجارة الدولية في زمن ريكاردو لم تمثل سوى 3% من الإنتاج العالمي لتلك الفترة.

فبعد فترة الركود الذي شهدتها التجارة الدولية خلال الحربين شهدت المبادلات التجارية الدولية تطورا كبيرا كما هو موضح في التالي:

تطور المبادلات التجارية خلال العشرين سنة الماضية (الوحدة مليار $)

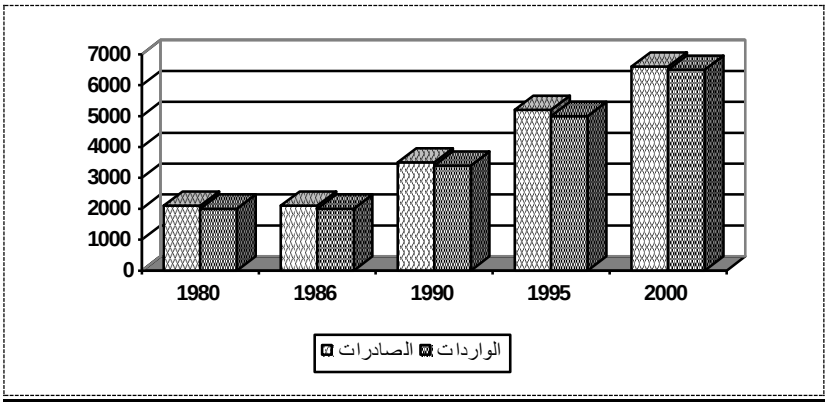

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة.

كما انخفضت تكاليف النقل بصورة كبيرة، فمنذ سنة 1985 إلى 1992 نلاحظ أن تكلفة النقل البحري قد انخفضت بـ 40% وتكلفة النقل الجوي بـ 30% بين 1980 و1994. وفي هذا الصدد تشير الدراسات أن تكلفة النقل الدولي ومنذ منتصف السبعينيات تنخفض بشكل أكبر من انخفاض تكلفة الإنتاج. حيث أن تكلفة نقل سيارة بين اليابان وفرنسا مثلا لا تساوي إلا 1500 فرنك فرنسي في بداية الثمانينيات أي ما يعادل مصاريف النقل البري لسيارة بين جنوب إسبانيا وشمال أوروبا[1].

فمنذ عام 1950 شهد حجم التجارة الدولية تطورا مستمرا، حيث بلغ حوالي 6% سنويا (أي تضاعف بحوالي 14 مرة). على عكس الإنتاج العالمي الذي لم يتطور سوى بـ 4% (أي تضاعف بحوالي 5,5 مرة فقط). أما إذا أخذنا الاقتصاد الأمريكي، نلاحظ بأن مبادلته مع العالم الخارجي قد تضاعفت ثلاث مرات خلال العشرين سنة الأخيرة.

ولقد تسارعت هذه الحركة في المبادلات التجارية منذ 1990 وذلك لعدة أسباب منها:

1. تسارع حركة التحرر الاقتصادي؛
2. تزايد وتسارع حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي؛
3. الثورة التكنولوجية ؛
4. تطور الاستراتيجية المتبعة من طرف أكبر الشركات العالمية.

إن الخاصية الجديدة لهذه التجارة هوكونها تتمثل أكثر فأكثر في المنتجات التي تتضمن قيمة إضافية كبيرة وفي تجارة الخدمات. كما أن هذه الزيادة في المبادلات التجارية تتم بشكل أكثر فيما بين القطاعات Intra-branches، بمعنى أن الدول أصبحت تتخصص أكثر في إنتاج السلع والخدمات المتمايزة، distincts أي أن صادراتها

وارداتها تتم في السلع المتمايزة.

ولقد أوضحت عدة دراسات تطبيقية تسارع نموالتجارة الدولية بين القطاعات. حيث أن الدول وخاصة المتقدمة تصدر وتستورد في آن، منتجات تنتمي لنفس القطاع. وتضيف هذه الدراسات أن التجارة بين قطاعات مثلت خلال سنوات الثمانينيات حوالي 50% من التجارة الدولية للدول المتقدمة، وأن هذه النسبة في تزايد مستمر[2].

فالمنتجات الأولية التي كانت تمثل خلال الخمسينيات حوالي نصف هذه المبادلات، لا تمثل الآن سوى 20%.

إن هذا التطور في التجارة الدولية كان مقتصرا على بعض المناطق في العالم، وهي دول أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية، ودول شرق آسيا، أما المناطق الأخرى فإن دورها كان هامشيا كما هو موضح في الشكل أدناه:

توزيع التجارة الدولية حسب المناطق الاقتصادية.

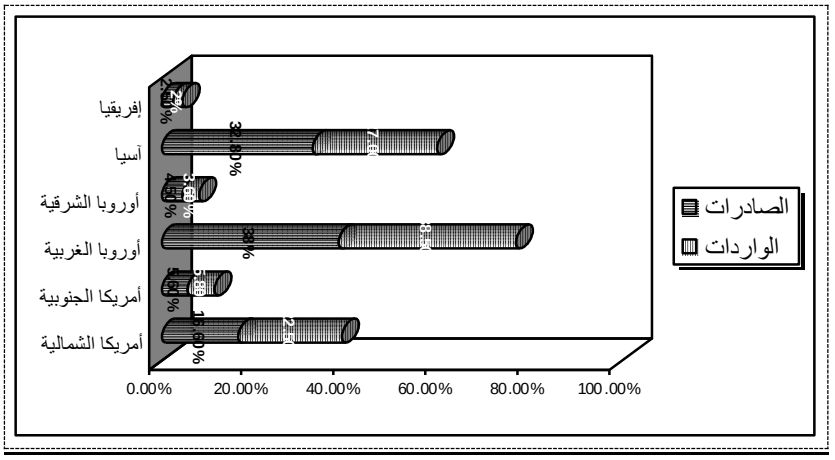

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة.

ما يمكن استخلاصه هو أن الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية تمثلت في خفض الحواجز الجمركية وكذا مختلف العوائق الأخرى للتجارة الدولية، ولقد لعبت آل GATT الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، دورا كبيرا في حركة تحرير تجارة السلع والخدمات. وكان لمختلف دورات التفاوض الدولية التي جرت في هذا الإطار وبفضل التنازلات المتبادلة للدول المشاركة، نتائج كبيرة في عملية تحرير التجارة الدولية.

يمكن القول ابتداء إن الزراعة ظلت بعيدة عن سيرورات العولمة، بسبب حالات التمايز الشديدة التي كانت ولا تزال الطابع الأبرز داخل مختلف اقتصاديات العالم، وفق ما تتخذه الدول من سياسات متباينة لتأطير نشاطها الإنتاجي أو نتيجة لطبيعة تنظيم أسواقها.

غير أن الاتجاه الحالي منذ جولة الأورغواي، يؤكد المضي نحو توحيد القواعد النافذة في مجال الأنشطة والسياسات الزراعية، خاصة ما تعلق منها بالدعم وأشكال الحماية ومسائل فتح الأسواق وإزالة الحواجز.. الخ.

إن الطريق ما يزال طويلا أمام إنفاذ هذه القواعد وإزالة الأشكال والأساليب المعتمدة والمنافية لمبدأ المنافسة. ويرجع ذلك لتنافر مواقف مختلف الأطراف ومصالحها المتعارضة في هذا الشأن، بشكل يكاد يكون جذريا. فالدول الصناعية وذات الفوائض الزراعية ما تزال مواقفها بعيدة عن أي اتفاق أو تقارب خلال مختلف المفاوضات التجارية. أما الدول النامية والتي تبقى بعيدة التأثير في مراكز القرار داخل المنتديات الدولية للتفاوض التجاري، فهي معرضة لمزيد من التهميش من مجالات التبادل وبرامج التطوير. كما أنها تواجه الآن تحديا جديا يضاف إلى جملة المشكلات والمعضلات التي تعاني منها اقتصادياتها وعلى رأسها الزراعة لأهميتها النسبية، يتمثل في التعارض بين حاجتها للنهوض بالقطاع الزراعي وضرورة ترقيته ودعمه عبر أشكال كثيرة ومتنوعة من جهة. ومن جهة أخرى مقتضيات الاستجابة لمتطلبات التصحيح الهيكلي وانعكاساته في صورة إلغاء لكثير من أشكال الدعم والمساعدات التي أصبحت تمنعها التوصيات والاتفاقيات التجارية الدولية.

إن سيرورة عولمة الاقتصاد والمبادلات التجارية ستؤثر على الأنشطة الزراعية ومستقبلها داخل الدول والمجموعات الاقتصادية. فظاهرة العولمة تبقى بعيدة عن تحقيق التجانس بين الفضاءات الاقتصادية، بل تعمق حالة الاستقطاب عبر تعزيز التجمعات الإقليمية (UE , ALENA ...). وفي المقابل تزيد من التهميش لكثير من الدول النامية وخاصة عالم الريف والنشاط الزراعي الصغير، بفعل الإخضاع المتواصل والمتزايد للأنشطة الزراعية لمعايير النجاعة الاقتصادية وتحرير المبادلات ورفع القيود الجمركية وأشكال الدعم الحكومي المختلفة.

وعلى الرغم من تراجع الحصة النسبية للمنتجات الزراعية ضمن الحجم الكلي للتجارة الدولية[3]، إلا أنها تبقى موضوعا حساسا يثير الكثير من الجدل والخلاف داخل المنتديات العالمية للتفاوض التجاري. كان ذلك خلال جولة الأورغواي التي دامت 8 سنوات، وكان أهم عقبة خلال ندوة SEATTLE بالولايات المتحدة في نوفمبر 1999، وكذا خلال ندوة الدوحة في نوفمبر 2001. وهكذا يعتبر الملف الزراعي أصعب وأكثر

الملفات خطورة ورثته المنظمة العالمية للتجارة عن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية.

II - خصوصية الملف الزراعي

يبقى النشاط الزراعي يتميز بخصوصيته الاقتصادية والاجتماعية خلافا لباقي القطاعات الأخرى وهو بذلك يحدد بشكل أساسي طبيعة السياسات الحكومية المناسبة لمعالجة مشاكله الخاصة، وتتمثل عناصر هذه الخصوصية فيما يلي:

1. يتميز الإنتاج الزراعي بالموسمية التي تجعله غير مستمر، لأنه يتوقف على أطوار النمو البيولوجي، حيث تتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه؛

2. عدم مرونة العرض. ذلك أن الطبيعة الموسمية للإنتاج تجعل من غير الممكن التدخل للتأثير على مستويات العرض استجابة لتغير طارئ في مستويات الطلب والأسعار؛

3. يتميز هذا النشاط بتشتت العرض، إذ يؤدي تعدد المنتجين، على خلاف المشترين وهم عادة الوسطاء، إلى إضعاف قوة التفاوض لديهم؛

4. ينطوي النشاط الزراعي على مفارقة خطيرة، حيث تتميز المستثمرات الزراعية بكبر نسبة رأس المال الثابت فيها. مما يحمل المزارعين تكاليف ثابتة مرتفعة، الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة إنتاجهم لتغطية التكاليف والنفقات المتزايدة، وهو ما يفضي لا محالة، إلى تراجع في الأسعار وبالتالي تراجع مستويات الدخل لديهم. وهو ما يعرف بظاهرة المقص بين تكاليف المدخلات ونواتج المخرجات؛

5. يبقى الطلب على المنتجات الزراعية يتميز بمرونة متدنية، الأمر الذي جعل ويجعل أسواق المنتجات الزراعية تعكس تأثير وفعل ما يعرف بقانون KING[4].

إن كل هذه الخصائص تجعل الزراعة حالة لها ما يميزها ويجعلها تكتسي حساسية بالغة في المفاوضات التجارية الدولية. كما أنها تستدعي اهتمام الحكومات وتدخلها للمحافظة على مستويات دخل القطاع الزراعي بشكل يؤمن استمراريته ونموه.

فخلافا لباقي القطاعات التي تتميز مستويات الدخل فيها بنمو نسبي متواصل، يعرف القطاع الزراعي في ظل غياب تدخل الدولة تراجعا مطلقا ونسبيا في مستويات الدخل فيه. وذلك يرجع كما أسلفنا أعلاه لطبيعة منتجاته المتميزة بانخفاض مرونة الطلب عليها، كونها في مجملها سلعا ضرورية. وبالتالي فالزيادة في مستويات الإنتاج تؤدي

دائما إلى تراجع مستويات السعر ومنه تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئة المزارعين. وهنا تبرز أهمية تدخل الدول في رعاية هذا النشاط. وهو ما تم فعلا في مجمل الدول الصناعية المتطورة، كالولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليا)، من خلال سياسات زراعية تعتمد أساسا على أشكال عديدة ومتنوعة من الدعم والمساعدات. وهي ذات السياسات التي تثير اليوم النقاش والجدل داخل مندتى التفاوض التجاري الدولي[5]. فتدخل الدولة يأتي في اتجاه معاكس لقوانين العرض والطلب، وهذا التدخل يتخذ عموما 5 أشكال[6]:

1. الهبات للمزارعين الذين يتواجدون في وضعيات حرجة؛
2. البرامج الحكومية المستهدفة تطوير وتشجيع الطلب أو التقليل من تكاليف الإنتاج؛
3. برامج تقليص المساحات المزروعة بهدف رفع الأسعار؛
4. برامج التخزين الممولة عبر عمليات الشراء أو القرض لضمان مستويات معينة من الأسعار المجزية؛
5. مخططات الدعم التفاضلي عند شراء أو عند إعادة البيع من طرف الدولة. حيث تمنح الدولة أسعارا عالية عند شراء المنتجات وتطرحها في السوق بأسعار التوازن.

غير أن كثيرا من أشكال الدعم من شأنها أن تحدث تشوهات في مستويات الأسعار. وهو الأمر الذي تناهضه قواعد عمل التجارة الدولية. وهو كذلك موضوع الخلاف الأبرز بين القوى الزراعية، الولايات المتحدة ومجموعة CAIRNS[7] من جهة والاتحاد الأوروبي وعلى رأسه فرنسا، كثاني قوة زراعية، من جهة أخرى. ويبقى موضوع الفوائض الزراعية ومضاعفاتها الاقتصادية والمالية على رأس اهتمامات مسطري السياسات الزراعية داخل هذه الدول. ومن ثمة علاقة هذا الموضوع ببعض جوانب هذه السياسات، كدعم الإنتاج ودعم الصادرات.

عند هذا المستوى تبدو أهمية السياسات التجارية لهذه الدول وسعيها الدائم للهيمنة على الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية والغذاء. وهو ما يثير الخلاف بين هذه الدول. إذ تبقى الولايات المتحدة تطالب، وفقا للقواعد المعمول بها داخل الـ GATT والمنظمة العالمية للتجارة حاليا، من مجموعة الدول الأوروبية واجب الامتثال لهذه القواعد، والتي تنص بالأساس على إلغاء كل الإجراءات والسياسات التي من شأنها الإخلال بمبدأ تحرير المبادلات والمنافسة النزيهة. غير أن دول الاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا، تظل متشبثة بموقفها المتعلق بالمحافظة على أشكال الدعم والمساعدات المتضمنة في السياسة الأوروبية المشتركة (PAC)[8] والتي عرفت منذ إقامتها سنة 1962 تطورات عديدة اقتضتها المشكلات الطارئة على نتائج تطبيق هذه السياسة.

III - السياسة الزراعية والموقف التفاوضي الأمريكي

يمكن القول أن الزراعة كانت في قلب المصير الأمريكي، وليس أدل على ذلك من أن حرب الاستقلال سنة 1770 كانت بسبب رفض دفع الحقوق على زراعة الشاي للخزينة البريطانية من قبل ما عرف آنذاك ب BOSTON TEA PARTY. كما أن الحرب الأهلية (1861 – 1864) كان موضوعها زراعة القطن وتحرير العبيد وآثارهما على مستويات وأشكال الإنتاج والتسويق.

كان الرئيس الأمريكي F. ROSEVELT، أول من أمضى سياسة زراعية متكاملة في خضم سياسته الاقتصادية NEW DEAL فيما عرف بـ Agricultural (A.A.A) Adjustment Act أي سياسة الإصلاح الزراعي سنة 1933[9]. وكانت تهدف هذه السياسة، إعادة التوازن للأسعار الزراعية بما يحفظ لها قدرتها التبادلية لما قبل فترة الكساد الكبرى (1929)، أي أسعار سنوات 1909 – 1914. وأبرز أدوات هذه السياسة كان التقليص الطوعي للمساحات الزراعية مقابل دعم حكومي للأسعار. غير أن هذا الأسلوب في الدعم تم التخلي عنه نسبيا كون أن الاستخدام المتزايد للتقنية وأساليب التكثيف ألغت كل أثر لتقليص المساحات على حجم الكميات المنتجة. وحل بدلا عنها تدريجيا دعم الأسعار من خلال شراء الحكومة للكميات المنتجة، أو من خلال سياسة القروض.

إن موقع الولايات المتحدة كأول قوة زراعية في العالم، تجعلها تدفع إلى مزيد من تحرير المبادلات الدولية، لا سيما الزراعية منها والتي لا تزال تعرف قيودا عديدة. ومن ثمة الإلغاء الكلي للحواجز الجمركية وغير الجمركية، مما يسمح برفع معدلات النمو حتى بالنسبة للدول النامية، وهو ما يضمن أسعارا دولية مجزية بالنسبة للمنتجين المتفوقين والذين يتوفرون على مزايا نسبية أو مطلقة.

و هذا الموقف الأمريكي من مبدأ تحرير التجارة الدولية والذي ينسجم مع نظرة المدرسة الكلاسيكية الجديدة في موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية، ممثلة في الثلاثي Samuelson, Ohlin, Heckscher، تبلور أكثر بعد أن عرفت الزراعة الأمريكية استقرارا في بنيتها البشرية والاقتصادية، وتبوأت مكان الصدارة على الصعيد العالمي، بعد أن كانت أكثر الدول حمائية في مواجهة المنافسة الأجنبية وخصوصا في المنتجات الزراعية. وهي ممارسات لا تزال تلجأ إليها الإدارة الأمريكية إلى غاية اليوم، لمواجهة ما تعتقده منافسة غير نزيهة. فالفقرة 301 من القانون التجاري"TRADE ACT"لسنة 1974، تعطي للرئيس الأمريكي الصلاحية لوضع قيود على الواردات التي تمثل تهديدا للإنتاج المحلي. كما أن قانون الجمارك"TARIFF ACT"يضع جملة من النصوص لمواجهة الممارسات"غير النزيهة"من قبل الشركاء الأجانب، كممارسات الإغراق DUMPING"[10].

وتظل الولايات المتحدة تلجأ إلى استخدام قوانينها الداخلية وبصفة أحادية على الرغم من سريان القواعد العامة للمنظمة العامة للتجارة.

وتنطلق السياسة التجارية الأمريكية من مصالحها في تعظيم قيمة صادراتها الزراعية في مواجهة العجز الهيكلي في ميزانها التجاري، حيث تأتى الصادرات الزراعية والغذائية في الصف الثالث.

كما أن التموقع الجهوي، مجسدا في منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية NAFTA، يبقى خيارا استراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة، لمواجهة المنافسة والانفراد بالمتعامل الوحيد الذي قد يشكل خطرا عليها و هو الاتحاد الأوروبي و فرض شروط المنافسة عليه. والمقصود بذلك مواجهة المخزون الكبير الذي تمخضت عنه البرامج الزراعية لسنوات السبعينيات والثمانينيات، من خلال وضع قوانين تشجع المزارعين على صرف منتجاتهم بأسعار أقل من أسعار الدعم، بدل وضعها في المخزون الحكومي وذلك لتلافي المضاعفات المالية على الخزينة الفيدرالية[11].

لقد كاد الخلاف الأمريكي الأوروبي أن يعصف بمحادثات جولة الأور غواي التي تمخضت عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بمراكش سنة 1994. و هي الجولة التي تميزت بإدراج المنتجات الزراعية ولأول مرة، في إطار التفاوض متعدد الأطراف وإخضاعها لقواعدها، على الرغم من اتفاق BLAIRE HOUSE المبرم بين الطرفين في 20 نوفمبر 1992، والذي لم يعمر طويلا بسبب رفض فرنسا له، لتعارضه مع مبادئ وقواعد السياسة الأوروبية المشتركة[12].

وتتلخص مطالب الطرف الأمريكي في الإلغاء الكلي لدعم الصادرات وإلغاء المساعدات المرتبطة بالإنتاج، أي فك الارتباط بين الدعم الحكومي وحجم الإنتاج، وتحويلها إلى مساعدات مباشرة للمزارعين. و من شأن هذا الإجراء خفض مستويات المخزون، والتقليل من الفوائض الزراعية الأوروبية. وقد تكررت هذه المطالب خلال ندوة الدوحة الأخيرة[13].

IV - السياسة الزراعية المشتركة لأوروبا وتحدي العولمة

تم وضع السياسة الزراعية المشتركة في سياق إرساء أسس البناء الأوروبي عامة و كان ذلك سنة 1960. حينها كانت الزراعة تشغل ما نسبته 22% من اليد العاملة وتحقق 10% من الناتج المحلي الخام[14]. وتعد فرنسا السباقة لهذه المبادرة لما تتمتع به من إمكانيات زراعية كبيرة، لتجعل من السوق الأوروبي أول وأكبر سوق لتصريف سلعها الزراعية. وكانت هذه السياسة في بداياتها تهدف إلى:

1. مضاعفة الإنتاج والرفع من معدلات الإنتاجية؛

2. ضمان مستوى معيشي عادل للمزارعين؛
3. استقرار الأسواق الزراعية؛
4. تأمين وضمان التموينات المنتظمة؛
5. تفضيل الاستهلاك داخل الفضاء الأوروبي للسلع الأوروبية.

وتعكس هذه العناصر الهاجس الذي لازم القائمين على السياسة الزراعية الأوروبية والمتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، ورفض أوروبا المتواصل الخضوع للمطالب الأمريكية بمراجعة هذه السياسة في مبادئها الكبرى، على الرغم من التعديلات والإصلاحات التي أدخلت عليها على مدى الأربعين سنة الماضية. بل أصبحت أوروبا اليوم وعلى لسان فرنسا تتحدث لا عن الأمن الغذائي لها، بل أكثر من ذلك أصبحت تعتبر سياستها الزراعية تتعلق بموضوع"السيادة الغذائية".

وتتمثل السياسة الزراعية المشتركة PAC في جملة من الإجراءات تضمنتها نصوصها وموادها. فإلى جانب أشكال الدعم المختلفة للإنتاج والتصدير وحماية المنتجات الأوروبية، فقد اعتمدت طائفة من الإجراءات الاجتماعية / الهيكلية الرامية إلى عصرنه القطاع من خلال القضاء على ظاهرة تفتيت الأراضي، وتجديد اليد العاملة المسنة، وتوفير الإطار العام لتحديث الزراعة الأوروبية من خلال برامج البحث والتطوير. أما إجراءات الدعم فتمثلت في وضع"الأسعار الدنيا"أو ما يعرف"بأسعار التدخل". وهي أسعار عند بلوغها في الأسواق، تقوم السلطات العمومية بشراء المنتجات قصد تخزينها وبالتالي الحفاظ على مستوى أسعارها في السوق. كما توجد"الأسعار القصوى"وحق الاقتطاع" والذي يمثل الفرق بين الأسعار العالمية والأسعار القصوى،وهذا بغرض حماية السوق الداخلية الأوروبية. كما تم وضع ما يعرف بالتعويضات لتحمل الفرق بين الأسعار الداخلية والدولية لحماية الصادرات[15]. وقد أدت كل هذه الإجراءات إلى تعزيز جانب العرض خلال العشر سنوات الأولى، ومكنت أوروبا من تحقيق أهدافها بشكل معتبر.

غير أن هذه السياسة أدخلت الزراعة الأوروبية في أزمة هيكلية لا تزال تعاني من آثارها إلى اليوم. فالسياسة الزراعية المشتركة حققت أهدافها الأولية وخاصة الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة معدلات النمو والرفع من مستويات الإنتاجية. لكنها أفرزت تعارضات وتناقضات مالية خطيرة وغير منطقية.

فبفضل التطور الكبير في تقنيات وأساليب الاستغلال الزراعي، تمكنت أوروبا من تحقيق فوائض كبيرة في الإنتاج، إلا أنه لم يصبح من الممكن مجابهة التراجع في مستويات الأسعار إلا من خلال سياسة دعم متزايدة. فعلى سبيل الذكر، بلغت قيمة النفقات المخصصة للسياسة الزراعية المشتركة سنة 1996 ما يناهز 63 مليار

دولار[16]. ولذلك وجدت أوروبا نفسها مضطرة لاتخاذ إجراءات جديدة للحد من الأعباء المترتبة عن سياستها الزراعية. وكان أبرز هذه الإجراءات خلال مرحلة الثمانينيات هو اعتماد مبدأ التقييدات الكمية، أي تحديد الكميات من الإنتاج، وفرض الحصص القصوى المضمونة وإحالة مزيد من الأراضي على التبوير مقابل الاستفادة من الدعم والمساعدات.

وإلى جانب مواجهتها معضلة الفوائض الزراعية، كانت أوروبا تواجه الضغوطات الأمريكية خلال جولات التفاوض لـ GATT. فالخصوم التقليديون لأوروبا في مجال تجارة المنتجات الزراعية يأخذون عليها العناصر التالية:

1. استمرار زيادة أحجام الإنتاج بفعل ميكانيزمات الدعم؛
2. توفر أوروبا على فوائض معتبرة من السلع الزراعية، قابلة للتصريف بأي ثمن؛
3. تعبئة أوروبا لإمكانات مالية كبيرة تضعها في خدمة سياستها الزراعية.

ولذلك عملت الولايات المتحدة مستندة في ذلك بمجموعة CARAINS وخاصة كندا واستراليا خلال جولة الأورغواي، التي استهدفت إخضاع المنتجات الزراعية لقواعد التفاوض المتعددة الأطراف، ومبدأ تحرير التجارة وإلغاء كل ما من شأنه إعاقتها، للضغط على أوروبا لوضع حد لأساليب الدعم والتقليل منها إلى أقصى حد ممكن تطابقا مع ما تنص عليه قواعد الـ GATT. إذ أصبح من غير الممكن أن تواصل دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية (والتي أصبحت اليوم تعرف بالاتحاد الأوروبي) إتباع إجراءات الاقتطاعات على الواردات المنافسة في شكل حقوق مختلفة، أو دعم الصادرات من خلال منح تعويضات للمصدرين الزراعيين، لإخلالها بمبادئ وقواعد المنافسة الحرة وحرية حركة السلع. كما أصبحت هذه الدول مطالبة بإحلال أشكال المساعدات المباشرة الداخلية للمزارعين بدلا عن دعم الأسعار عند الإنتاج[17].

لا شك أن النزاع الأوروبي الأمريكي سيحتدم خلال الجولة الجديدة[18] المتمخضة عن ندوة الدوحة والتي انطلقت في جانفي 2002 وتدوم ثلاث سنوات، حول موضوع الدعم الزراعي الداخلي ودعم الصادرات الزراعية. فمصير الصادرات الأوروبية يتوقف إلى حد كبير عما ستسفر عنه المفاوضات التجارية حول هذه القضايا. وقد حاول الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا إدراج المعايير الصحية والبيئية في المفاوضات[19] سعيا منها لمواجهة المنافسة الخارجية، إلا أنها فشلت خلال ندوة الدوحة، بسبب منح المنظمة العالمية للتجارة الأسبقية للمعايير التجارية، وكذا تخوف الدول النامية من محاولة فرض هذه المقاييس كأدوات جديدة للحماية التجارية.

لذلك ما فتئت أوروبا في السنوات الأخيرة تسعى إلى إعادة توجيه سياستها التجارية الزراعية باتجاه مناطق التجمعات الاقتصادية، خاصة مع تجمع السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR ومع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، على الرغم من

تحفظها الحالي على إدراج الملف الزراعي ضمن مجال التبادل الحر. غير أن الاعتبارات الاستراتيجية والصناعية والمالية قد تثني الاتحاد الأوروبي عن هذا الموقف مستقبلا.

V - المفاوضات الدولية: مكانة ومصالح الدول النامية؟

لقد شكلت الـ GATT إطار التفاوض الدولي حول مواضيع التجارة الدولية منذ إنشائها. وقد تمخضت عنه 8 جولات للتفاوض، كان تتويجها في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي لم تكن سوى تعبير عن النضج الذي آلت إليه عملية بناء العلاقات الاقتصادية الدولية وفق نظرية السوق العالمي المفتوح التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. والتي تجعل من الاعتماد المتبادل والاندماج الاقتصادي الكامل هدفها الاستراتيجي.

إن التخلي عن الحمائية التجارية هو صميم ما تستهدفه جملة مقررات مختلف جولات الـ GATT وما تنص عليه القواعد المكرسة من قبل المنظمة العالمية للتجارة المتمثلة أساسا في:

1. التخلي عن نظام الحصص بالنسبة للواردات، أي التقييدات الكمية والاستعاضة عنها مؤقتا بالرسوم الجمركية المخفضة؛
2. إلغاء الرسوم الجمركية على المدى المتوسط والطويل؛
3. التخلي عن دعم المؤسسات الاقتصادية؛
4. التعويض عن مقاييس الإنتاج المحلية بتلك المعمول بها دوليا؛
5. تعديل وتكثيف التشريعات المحلية في مجالات كثيرة كالأنشطة التجارية والمالية وقوانين الحماية الاجتماعية وسوق اليد العاملة، وفق ما تقتضيه شروط جلب واستقطاب رأس المال، خاصة المباشر منه.

وقد قامت الـ GATT وبعدها المنظمة العالمية للتجارة على جملة من المبادئ كان أبرزها مبدأ عدم التمييز (الدولة الأولى بالرعاية)، ومبدأ الشفافية أي الاعتماد على التعريفة الجمركية بدلا عن التقييدات الكمية، ومبدأ المعاملة بالمثل والمعاملات التجارية التفضيلية في حدود عدم الإخلال بالمبادئ الأخرى. وهذا المبدأ الأخير هو ما حاولت وتحاول الدول النامية الاستفادة مما يتيحه لها، أي الحصول على مزايا وتنازلات تجارية من طرف الدول المتطورة، دون تقديم مزايا مماثلة، وكذا اللجوء إلى الشرط الوقائي حالما تستدعي الضرورة ذلك. والذي تنص عليه المادة 19 من الـ GATT. غير أن الملاحظة أكدت أن الدول المتطورة هي أكثر من تستخدم هذا الإجراء لحماية منتجاتها وخاصة في المجال الزراعي.

وقد تسوء الأمور أكثر بالنسبة للدول النامية ابتداء من سنة 2004، تاريخ نفاذ العمل "بفترة السماح" المنصوص عليها في المادة 13 من معاهدة مراكش التي توجت الجولة 8 للـ GATT حول المنتجات الزراعية. فابتداء من هذا التاريخ لن يكون بالإمكان المحافظة على كثير من أشكال الدعم والمساعدات الزراعية المباحة حاليا[20].

وتبقى الدول المصنعة المتطورة أكبر من يستخدم المساعدات والدعم الزراعي، إذ قدرها الأمين العام للأمم المتحدة خلال ندوة SEATTLE (U.S.A) بـ 250 مليار دولار سنويا[21].

ويمثل هذا الدعم المتواصل للزراعة داخل هذه الدول أحد أبرز عوامل تراجع وتدهور كثير من الزراعات داخل الدول النامية. وهو ما تصنفه قواعد ولوائح الـ GATT والمنظمة العالمية للتجارة بممارسات الإغراق، أي تسويقها داخل هذه الدول بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية. وقد كان ذلك نتيجة منطقية للرخص والاستثناءات التي حصلت عليها الدول المتطورة خلال جولات التفاوض المختلفة، كالولايات المتحدة بالنسبة للسكر سنة 1949 وأغلب السلع الزراعية سنة 1955، وعززت أوروبا مبدأ التفضيل الأوروبي "La préférence communautaire" من خلال ما تسمح به ألـ GATT خاصة بالنسبة للحبوب ومنتجات الألبان ولحوم البقر. إلا أن النزاع الأمريكي/الأوروبي كان دائما يدور حول موضوع دعم الزراعة، ولم يكن للدول النامية أي حظ في إثارة مشاكلها خلال جولات التفاوض المختلفة، اللهم إلا إذا استثنينا ما حدث في ندوة SEATTLE، حيث تولت المنظمات غير الحكومية طرح ملفات ذات صلة بمستقبل "العالم الثالث" من ضمنها مستقبل الزراعة والتغذية داخل هذه الدول.[22]والجدير بالذكر أن الدعم الذي تحظى به صادرات المنتجات الزراعية تلغى آثاره على مستوى المنافسة بين الدول المتطورة، نتيجة الأهمية الممنوحة له داخل كل دولة، فيما تبقى انعكاساته السيئة على مستوى الأسعار في السوق الدولي. وفي ظل ضعف مرونة الطلب على المنتجات الزراعية سيؤدي ذلك دائما إلى تراجع مستوى الأسعار، حيث تتشكل في إثر ذلك فوائض في جانب العرض وهو الأمر الذي يتطلب تخصيص مزيد من الدعم الإضافي لمواجهة ذلك.

إن السياسات الحمائية التي سادت، ومن ضمنها سياسة الدعم والمساعدات الزراعية داخل الدول المتطورة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، أدت إلى إحداث تشوهات في تجارة السلع الزراعية، حيث أدى ذلك إلى ظهور الفوائض. وهكذا كان الاتجاه المتبع منذ جولة الأورغواي هو المضي نحو تخفيض تدريجي للإعانات وأشكال الدعم والمساعدات المالية للزراعة.

ومن شأن إزالة هذه التشوهات على مستوى الأسعار الدولية إلحاق الضرر بكثير

من الدول النامية خاصة على مستوى موازين مدفوعاتها باعتبار ها مستوردة صافية للمنتجات الزراعية والغذائية. فمن المتوقع أن يؤدي تحرير التجارة وخفض دعم المنتجات الزراعية إلى ارتفاع أسعار الواردات منها، كالقمح ومنتجات الألبان والحبوب الأخرى[23].

وخلال معاهدة مراكش، تحصلت الدول النامية من الدول المتطورة على تعهدات بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن ارتفاع الأسعار الزراعية، إلى جانب منحها تسهيلات ائتمانية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تهدف إلى زيادة الإنتاج في إطار الإصلاح الاقتصادي الشامل.

كما منحت الدول النامية معاملة خاصة ومميزة اعتبارا لأوضاعها الخاصة وتمثلت فيما يلي[24]:

1. منحت الدول النامية فترة زمنية تقدر بعشر سنوات (بدلا عن الست سنوات الممنوحة للدول المتطورة)، لتنفيذ التزاماتها مع إعفاء الدول الأقل نموا من تلك الالتزامات؛
2. منحت الدول النامية نسبة خفض في قيمة الدعم تقل عن الدول المتطورة بالثلثين، حيث حددت بـ 24% خفضا لدعم الصادرات و14% خفضا لكمية الصادرات المدعمة و13,3% خفضا للدعم الداخلي للإنتاج؛
3. كما منحت الدول النامية حق تقديم دعم غير مسموح به للدول المتقدمة ويتمثل في:
   - دعما للاستثمارات الزراعية والمدخلات؛
   - دعما لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولي ورسوم النقل الداخلي على شحنات التصدير.

من جهة أخرى منحت الدول النامية والتي هي مستورد صاف للغذاء، المزايا التالية:

1. إجراء مفاوضات بإشراف منظمة التغذية والزراعة FAO لوضع مستويات للمساعدات الغذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح (6 سنوات)؛
2. تقرير نسب كبيرة من المنح التي لا ترد أو المبيعات الميسرة من المواد الغذائية؛
3. منح المساعدات المالية والفنية لتحسين الإنتاجية الزراعية؛
4. المعاملة التفضيلية لهذه الدول عند منحها الائتمان (فترات السداد والسماح، سعر الفائدة؛
5. عدم الربط بين الواردات الغذائية بالشروط التجارية العادية والمساعدات الغذائية؛
6. أحقية الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء في الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية.

غير أن الكثير من هذه الإجراءات محض نصوص. ففشل ندوة SEATTLE فوت فرصة ثمينة على الدول النامية لإجراء تقييم لما تم إنجازه منذ لقاء مراكش.

فالدول المتطورة لا تزال تعتمد ممارسات حمائية، والخلاف الأمريكي الأوروبي لا يزال يرواح مكانه. لذلك لم تكن ندوة الدوحة إلا توافقا عاما يشوبه الكثير من الغموض، خاصة حول مواضيع حساسة كالإغراق والدعم الزراعي... إلخ.

إذن، لا يزال أمام الدول النامية الكثير عمله خلال الندوة الجديدة للمفاوضات. إذ تبقى معنية أكثر من غيرها بمستقبل الزراعة والغذاء العالميين.

إن أغلب لوائح وقواعد الـ GATT تمت صياغتها في غياب الكثير إن لم نقل كل الدول النامية، حتى المفاوضات التي جرت خلال مختلف اللقاءات والندوات، لم يكن لهذه الدول الدور ولا الوزن المناسب لمصالحها فيها، للتأثير على مجريات المفاوضات والنتائج التي آلت إليها، على الرغم من أن مبدأ عمل الـ GATT سابقا والمنظمة العالمية للتجارة حاليا، هومبدأ التوافق والإجماع. قد تكون المنظمة العالمية للتجارة فرصة ثمينة، إن أحسن استغلالها، لكثير من الدول النامية لتسوية أوضاعها الاقتصادية واحتلال مكانة داخل السوق العالمية، لما تتيحه لوائحها وموادها وقواعدها لهذه الدول من مزايا عديدة، تمكنها من تصويب هياكلها الإنتاجية وإعادة تأهيل قسم منها.

والزراعة بحكم أهميتها النسبية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، قد تكون فرصة حقيقية لكثير من هذه الدول لتجاوز معضلات التغذية داخلها، من خلال تحفيز الإنتاج بفعل ارتفاع مستوى أسعار المنتجات الزراعية في السوق الدولية، نتيجة إلغاء الكثير من أشكال الدعم وخاصة دعم الصادرات. فإزالة التشوهات الناجمة عن الدعم الزراعي من شأنها تعزيز إمكانيات التوسع الزراعي والتصدير كذلك، فالدول النامية تتوفر على مزايا نسبية محققة في مجالات النشاط الزراعي، بعيدا عن المنافسة غير المتكافئة وفي ظل التكلفة الحقيقية للإنتاج غير المشوه بالدعم.

بالنسبة للجزائر ولكونها مستوردا صافيا للغذاء، فإن حظوظها تبقى قائمة لترقية زراعتها، خصوصا أنها لم تنظم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي هي في حل من التزاماتها فيما يخص الدعم ومنح المساعدات الزراعة. كما أن هدف السياسة الزراعية للجزائر يظل يتوخى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو الهدف الذي تتسع إليه لوائح ومقررات المنظمة العالمية للتجارة ومن قبلها هيئة الـ GATT[25]. ويبقى أمام الجزائر استنفاد كل أغراض سياسة زراعية تحفز النشاط الإنتاجي عبر إجراءات تأطير تقني ومالي للنشاط الزراعي. كما أن خيار الانخراط في السوق العالمي قد يملي على الجزائر ضرورة الحسم في خيارات التخصص في منتجات تتمتع فيها بمزايا نسبية،

كاللحوم والحمضيات، وبعض أنواع الحبوب ... إلخ. كما لا يجب أن يغيب عنها التموقع الجهوي الأقرب وهو اتحاد المغرب العربي، فالمادة 24 من الـ GATT والسارية المفعول في OMC تتيح إمكانيات واسعة للتجمعات والتكتلات الجهوية للاستفادة من الإعفاءات والاستثناءات الخاصة بالمعاملات التجارية لدول التجمع. فاتحاد المغرب العربي قد يتيح فرصة لتنسيق السياسات الزراعية لتلافي أشكال المنافسة غير المجدية واستخلاص أفضل المزايا الممكنة. وكل ذلك ضمن تصور لا يسقط من مجال الرؤية تحديات إنشاء منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر وانعكاساتها المحتملة على القطاع الزراعي، لحساسيته كنشاط اقتصادي وعواقبه الاجتماعية والسياسية.

خاتمة

تبقى كل هذه العناصر، عناصر استشراف لجملة من المواضيع الحيوية والملحة والتي تبقى معروضة على المعنيين بتسطير السياسة الاقتصادية وتصور جملة الخيارات الممكنة للتصدي لتحديات الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة أومنطقة التبادل الحر، أو إقامة تجمع جهوي. فإمكانات الاقتصاد الجزائري لامتصاص المضاعفات المالية والاقتصادية لانخراطه في السوق الدولية، تبقى نسبيا أفضل.

والمفارقة، كون الاقتصاد الجزائري يعتمد في موارده الخارجية على قطاع المحروقات (الذي يظل مستثنى من الاتفاقات التجارية الدولية)، فهو أقدر على تعظيم مكاسبه من هذا الانضمام، فموارده من الجمرك نسبيا ضئيلة ولذلك فان الخسارة الناجمة عن التفكيك الجمركي لن يكون لها تأثير كبير على موارده. كما أن فتح السوق من شأنه تحفيز قطاعات راكدة، خاصة الزراعة، والصناعة الغذائية والتصدير المرتبط بهما.

إن الخطر الذي يتهدد الكثير من الدول النامية اليوم ليس العولمة في صورتها الحالية فحسب، بل احتمالات التهميش أكثر بعيدا عن سيرورتها المستقبلية، وهو ما ذهب إليه الأمين العام للأمم المتحدة خلال ندوة الدوحة عندما قال "الفقراء ليسوا فقراء بسبب طغيان العولمة، لكنهم فقراء لأن العولمة ليست قائمة بالصورة الكافية".

الهوامش:

[1]R.M. Lemesle, la délocalisation off shore, que sais-je PUF, Paris 1995 , P 54.
J.L. Levet, et J.C. Touret, la révolution du pouvoir. les patriotismes économique à l'épreuve de la mondialisation, Ed Economica, Paris 1992.

[2] J.L. Mucehielli., les firmes multinationales : mutation et nouvelles perspectives. Economica , Paris 1991 , PP. 65 – 66.

[3] انتقلت حصة المبادلات الزراعية في التجارة الدولية من 48% سنة 1950 إلى 12% سنة 1996 فقط. أنظر: BESSAOUD Omar., mondialisation, agriculture et secteur alimentaire ou l'actualité du développement inégal. CREAD N^0 50-1999.

[4] هو Gregory KING، عاش بين القرنين 17 و18 عشر بإنجلترا. اختص في علم السلالات وانتقل اهتمامه إلى تحليل السلاسل الديموغرافية ومنها إلى تحليل سلاسل أسعار الحبوب.

[5] Afrique Relance., Vol 13 N^0 4 dec 1999.

[6] Paul. A Samuelson., Economics. Tome 2 P 57.

[7] وهي مجموعة من الدول تتمتع بكفاءة عالية في الإنتاج الزراعي وبالتالي ليست في حاجة لإجراءات تقييد الواردات أودعم الصادرات. وهي : الأرجنتين، استراليا، البرازيل، كندا، الشيلي، كولومبيا فيجي، المجر، إندونيسيا، ماليزيا، زيلا ندا الجديدة، الفيليبين، تايلاند وألاوروغواي.

[8] D. Rodier et J Blancher., la stratégie agroalimentaire mondiale. Les enjeux du 21e siècle. Ed Masson, 1997. P147.

[9] J. Bertrand., le pouvoir alimentaire mondial en question. Ed Economica, 1997. P53.

[10] G. Lafay et J. Siroen., maîtriser le libre-échange. Ed Economica, 1994. P34.

[11] Le pouvoir alimentaire., opcit, p 60.

[12] Maîtrisé le libre-échange., opcit, p51.

[13] B. Stern., le Monde du 15 nov 2001.

[14] Le pouvoir alimentaire., opcit, p 68.

[15] J. Chavet., le désordre alimentaire mondial. Ed Hatier. 1987. P.146.

[16] J. Berthelot., les contre vérités du projet de reforme de la PAC. Le Monde Diplomatique, nov 1998.

[17] O. Lamrani., mondialisation : la conférence de l'OMC à Doha.. L'Humanité du 14 nov 2001.

[18] Doha Development Agenda.

[19] J. P Chevénement., le Marché de dupes de Doha, in Libération du 19 nov 2001

[20] Rapport sur les négociations commerciales multilatérales. Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie français, juillet 1999.

[21] Afrique Relance., opcit.

[22] Idem.

[23] P. Messerlin., l'agriculture: juste un débat. Ed Dunod-Ifri, 1995, p.56.

[24] عبد الواحد العفوري.، العولمة والجات. مكتبة مدبولي، 2000 صص 76-130.

[25] الملحق رقم 4 من آل GATT يبيح تسعة أنواع من المساعدات الحكومية من بينها دعم أنشطة البحث والتطوير، المسعدات الغذائية، منح مسعدات مباشرة للمزارعين غير تلك المرتبطة بالأسعار والإنتاج، المسعدات الموجهة لحماية البيئة وتلك الممنوحة للمناطق والأقاليم المحرومة.

المراجـــع

1- Berthelot J., les contre vérités du projet de réforme de la PAC. Le Monde Diplomatique, nov 1998.

2- Bertrand J., le pouvoir alimentaire mondial en question. Ed Economica, 1997.

3- BESSAOUD Omar., mondialisation, agriculture et secteur alimentaire ou l'actualité du développement inégal. CREAD N^0 50-1999.

4 - Chavet J., le désordre alimentaire mondial. Ed Hatier. 1987.

5- Chevénement J. P., le Marché de dupes de Doha, in Libération du 19 nov 2001.

6- Lafay G. et Siroen J., maîtriser le libre-échange. Ed Economica, 1994.

7-Lamrani O., mondialisation: la conférence de l'OMC à Doha.. L'Humanité du 14 nov. 2001.

8- Lemesle, R.M. la délocalisation off shore, que sais-je PUF, Paris 1995.

9- Levet J. L. et Touret J.C., la révolution du pouvoir. les patriotismes économique à l'épreuve de la mondialisation, Ed Economica, Paris 1992.

10 - Messerlin P., l'agriculture: juste un débat. Ed Dunod-Ifri, 1995.

11- Mucehielli., J.L. les firmes multinationales : mutation et nouvelles perspectives. Economica , Paris 1991.

12-Rodier D., et Blancher J., la stratégie agro-alimentaire mondiale. Les enjeux du 21e siècle. Ed Masson, 1997.

13 - Samuelson A.P., Economics. Tome2.

14 - Stern B., le Monde du 15 nov. 2001.

15 - Afrique Relance., Vol 13 N^0 4 déc. 1999

16 - Rapport sur les négociations commerciales multilatérales. Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie français, juillet 1999.

17 - عبد الواحد العفوري.، العولمة والجات. مكتبة مدبولي، 2000.